الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

قد ودّت الأمة الإسلامية باندونيسيا و بجميع أنحاء البلدان الإسلامية الأخرى على تعليق المنهج الاقتصادى المؤسس على القيم و المناهج الشرعية و تعليقها بجميع مجالات الحياة العملية و صفقة الأمة. و هذه الإرادة من ظهور وعي الأمة في تعليق الأحكام الإسلامية الكافة كقول الله تعالى:

{أَفَتُؤْمِنُوْنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَ تَكْفُرُوْنَ بِبَعْضٍ، فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ يُرَدُّوْنَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ، وَ مَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُوْنَ}[1]

إن هذه الآية قد أخبرت لو كان تعليق الشرائع الإسلامية غير كافة في الأعمال سوف يأتى الألم الدنيوى و الخسارة الأخروية. كما المعلوم، أن الإسلام كله

---

[1] القرآن الكريم سورة البقرة الآية:٨٥

شعائرى العبادة منذ ولادة الصبيان ثم عقد نكاح المرء، ودفن الميت. فالمسلم قد أدفن الإسلام غارقا بيده.[٢]

لا ينظر بطرف العين لإلحاحية في العمل، و العمل له دور هام في الحياة الإجتماعية والاقتصادية الأمة طول حياتها، كما تعلق بحياتنا الآن. لأن القوة الاقتصادية لها تسوية بالقوة السياسية إلى أن تتأثر الإلحاحية العملية لجميع طبقات الفرد، و الاجتماع، و الإقليمى، و الوطنى، و العالمى.[٣] فلا إعجاب، لو نزلت مليون من المسلمين في أنشطة العمل أو الأنشطة الأخرى. إن تورّط المسلمين في عالم العمل ليس من مظهر جديد. قد سارت هذه الحقيقة من أربعة عشر قرنا في الماضى، فلا إعجاب فيه لأن الإسلام قد أمر بقيامه. و الرسول أيضا قد قام به سنين في حياته.

وقد أتى الإسلام بالمجال الواسع عن العمل و اعتبر أن كل أعمال الخير مهمة و هو ليس كأديان أخرى. اعتبر النصارى أن العمل هو عقاب من الرب الذي أُصيب

---

[٢] Muhammad Syafi'i Antonio, *Bank Syari'ah Dari Teori Ke Praktik*, (Jakarta: Gema Insani Press, ٢٠٠١), ص : Vii

[٣] Mustaq Ahmad, *Etika Bisnis Dalam Islam*, (Jakarta: Pustaka Al-Kautsar, ٢٠٠٣) ص:

للناس من ذنب جدهم (آدم)،[٤] و الجهاد في العمل لا يؤمر فيه و قد خلف من إيمانه بربه. و عند هندوسيين هو أن للحصول على وحدة الوجود برهم عليهم قطع علاقتهم بالأنشطة الاجتماعية و الزهد من كل النعم الدنيوية. وعكس ذلك، فإن الإسلام قد شرع أمته على الجهاد في العمل. كقوله تعالى:

{ وَقُلِ اعْمَلُوْا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُوْلُهُ وَ الْمُؤْمِنُوْنَ وَ سَتُرَدُّوْنَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُوْنَ}[٥]

وقد مسح الإسلام التفريق في الطبقة الاجتماعية، واعتبر بأن العمل واجبة لابد تنفيذه لجميع الناس ملائما بكفاءة وقدرة أنفسهم. ورفع الإسلام العمل على الإيجاب الدينى بذكر كلمة "العمل" بخمسين مرة متجنبا بكلمة "الإيمان"، مثل قوله تعالى: "الَّذِيْنَ آمَنُوْا وَ عَمِلُوْا الصَّالِحَاتِ"[٦]

وقد أشار الرسول أيضا عن أهمية العمل في حديثه: عن رفاعة بن رافع، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلّم سُئِلَ، أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: (عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَ

---

[٤] **نفس المرجع.** ص: ٧

[٥] القرآن سورة التوبة الآية : ١٠٥

[٦] Mustaq Ahmad ، **المرجع السابق.** ص: ١٠

كُلُّ بَيْعٍ مَبْرُوْرٍ) رواه البراز و صححه الحاكم.[٧] خلافا على آراء الأديان الأخرى، فإن الإسلام فتح لمجال الإنتاج دائرة واسعة، واهتم اهتماما هاما بأهمية الأعمال الموصلة إلى الإنتاج. فالنصراني مثلا، يرى أن العمل عقاب إلهي إلى البشر للذنوب التي ارتكبها آدم، ويرى أن الجهد في العمل غير مشروع لأنه يخالف الإيمان بربّه.

إن تقرير سعر السلعة في البيع يكون أمرا يريح البائع و المشترى على حد سواء، وبعض البائعين يرفع السعر عن حقيقته ثم يساومه حتى يصل إلى السعر المراد، كما نجد بعض المشترين يقلل السعر عن حقيقته، ثم يساومه حتى يصل إلى السعر المراد. وكلا الأمرين يخضع للمهارة في أسلوب التعامل، و إلى الخذيعة في بعض الأحيان.[٨] إن تقرير السعر معين من مسبباته في الفكرة الاقتصادية الإسلامية. إن كانت مسبباته هي التغيير في الطلب والعرض فآلية تدبيره هو عقده من تدخل السوق. أما كانت مسبباته التدليس و التغرير في الطلب و العرض، فآلية تدبيره هو العقد من إزالة التدليس و التغرير، وكذلك تقرير السعر لتدبيره في حالة قبل وجود التدليس و التغرير في الطلب و العرض.

---

[٧] الحافظ بن حجز العسقلاني. **بلوغ المرام**. (إندونيسيا: مكتبة دار الاحياء الكتب العربية، ٨٩٢ ه) ص: ١٥٨

[٨] حسن سرى. **الاقتصاد الإسلامى مبادئ و خصائص و أهداف**. الطبعة الأولى، (مكة المكرمة: كلية إعداد المعلمين،١٩٩١). ص: ١٩٠

ويكون التدخل في السوق مهما في إيجاد السلعة للحاجة الخاصة، و مؤسسا على نقصان السلعة لحاجة المجتمع الخاصة فقدرت الحكومة على تعيين النظام للتجار الذين يحتكرون السلعة على بيعها في السوق. و إن كانت قوة شراء المجتمع ضعيفة فقدرت الحكومة القيام بالتدخل ليرقي المنتج إنتاجه لأن تترقت جملة السلعة في حاجة المجتمع الخاصة. و قدرت أيضا على تأسيس المؤسسة السوقيات محافظة على قناعة البائع و المشترى على تقلّب السعر. و قدرت الحكومة أيضا على استخدام مال ببيت المال للقيام على هذا التدخل، و إن كانت الأموال ببيت المال لم تستوفي هذا الفعل فعلى الحكومة أن تطلب الضريبة من الأغنياء زيادة لمال بيت المال. لكن قد ظهرت كثير من النظرية عن تنظيم السعر، منها، الأول: إن تعيين السعر من حق السوق، الثاني: قدرت للحكومة على تعيين السعر. و قد أتى من كليهما الآراء التي تدفع على صحة نظريتهما.

انطلاقا من البيان السابق، هو البحث عن تدخل الحكومة في تقرير السعر عن صفقة البيع و الشراء مؤسسا إلى حالة السوق المغبوطة، بسبب رشوة البائع و لم تتمسك بالشرائع الإسلامية.

ب. تحديد المسألة

مؤسسا عن الخلفية المذكورة، وليكون البحث مرتبا جيدا، وأن لا يكون البحث متوسعا بلا ترتيب، فالباحث يحدد البحث فيما يلى:

١. كيف آلية تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامى؟

٢. إلى أى مدى كان تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامى؟

ج. أهداف البحث

يحسن بعد معرفة تحديد المسألة معرفة أهدافها، فأما الأهداف التى يرجى منها الباحث في هذا البحث هي:

١. الكشف عن آلية تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامى

٢. الكشف عن حد تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامى

د. أهمية البحث

يرجو الباحث استفادة العلم من هذا البحث بعد اتمامه، فينقسم البحث إلى قسمين:

١. الأهمية النظرية

أ) لزيادة المعلومات عن تدخل الحكومة في الاقتصاد الإسلامى

ب)زيادة المعلومات للباحث عن تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامى و حد تدخلها في تقرير السعر

ج) ليكون هذا البحث مساهمة غالية للباحثين الآخرين الذين يبحثون عميقا في الخزانة العلوم الاقتصادية الإسلامية خاصة في تدخل الحكومة نحو السعر

٢. الأهمية العملية

أ) كون البحث اسهاما علميا لجامعة دار السلام الإسلامية

ب)ليكون اصلاحا و توضيحا و ردا على سوء الفهم للإسلام، خاصة فيما يتعلق بتدخل الحكومة

هـ. البحوث السابقة

في هذا البحث طالع الباحث واستخدم بعض الكتب المتعلقة بموضوع بحثه ليجعلها مصادر الرئيسية وتكون نتيجة مهمة من كل كتب منها:

أدي ورمان كريم، ***Ekonomi Mikro Islami***. وفيه بحث على أنّ تقرير السعر ورد من قوة السوق، قوة الطلب والعرض، وكذالك أن طريقة تقرير السعر عند فكرة الاقتصاد الإسلامى تقرّر بالنظرة إلى أسبابه، ثم يبيّن أنّ الاحتكار وبيع النجاشي من التدليس والتغرير الّذان يسبّبان إلى ارتفاع السعر سببا إلى تدخل الحكومة فيه.

هيري سودرسونو، ***Konsep Ekonomi Islam: Suatu Pengantar***. وظهر في هذا الكتاب إباحة الحكومة في تقرير السعر على أن تقرير السعر يتعلق بمصلحة المجتمع ولوجود الاحتكار وأن يكون التقرير عادلا وأن لا يخسر البائع أوالمشتري، ويجب على الحكومة التدخل إذ لم يضمن السوق وجود الربح من بعضهما، وفي هذا الكتاب ظهر النظريات عن تدخل الحكومة.

مستق أحمد، ***Etika Bisnis Dalam Islam***. وأطلق الكتاب البيان على أن العامل إذ يتمسك بالفكرة الإلهية وهي الفكرة الدنياوية والأخروية فسوف يسلم من الصفقة الممنوعة، وأن التخفيف والكذب والتداليس في الصفقة تسبب إلى عدم توازن السعر فيخسر البائع والمشتري، ومن وظيفة الدولة الإسلامية الدفاع عن حق الحياة والتدين وجمع الثراء والعرض، وقال فظل الرحمن: على أن المخالفة الكبيرة في الحقوق المذكورة تسبب إلى الفساد على الأرض.

حسن سري، **الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف**. فيه بيان على أن تدخل الحكومة الإسلامية في مجال الاقتصاد مؤسسا بالأمور التآلية: ١) إن تدخل الحكومة قائم على أساس من كتاب الله وسنة رسوله، ٢) تدخل الحكومة محدود، لأنه يقتصر على الرقابة أو التنظيم، أو مباشرة النشاط نفسه عندما يعجز الأفراد عن ذلك ٣) تدخل الحكومة مقيد بدائرة الشريعة.

محمد سليمان الأشقر ومحمد عثمان شبير وماجد محمد أبو رخية وعمر سليمان الأشقر، **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة.** وقدّم الكتاب بيانا شاملا عن تدخل الحكومة في تقرير السعر وآراء الفقهاء فيه وهي حالتان حالة الغلاء ولا غلاء فيها ولكل منهما رأي يجيزه ويمنعه.

غازي عناية، **ضوابط تنظيم الاقتصاد في السوق الإسلامي.** إنه يوضح عن ضابط منع الاحتكار وضابط ربط تقرير السعر بعوامل العرض والطلب، وأن الطلب والعرض من أهم العوامل في تقرير السعر.

علي أحمد السالوس، **موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي.** وأبين فيه عن خصائص الاقتصاد الإسلامي واضحا، ويباين أن العامل المتمسك بربانية المصدر و ربانية الهدف سالم من الخلق السيئات في العملية.

كان الباحثون السابقون لم يبحثوا بحثا عميقا عن تدخل الحكومة في تقرير السعر. فحاول الباحث التعمق في هذه المسألة عند الاقتصاد الإسلامي لقلة البحوث عنه.

و. الإطار النظرى للبحث

ليحصل على النتيجة المرجوة، فاستخدم الباحث منهج الدراسة الاجتماعي الاقتصادي ***(Socio-Economic Approach)*** وهو الذي استخدمه الباحث في دراسة

البحث[٩] لمعرفة تطبيق تدخل الحكومة في تقرير السعر، ولمعرفة حكم المخالفة عن تدخل الحكومة في تقرير السعر.

فنظرا من موضوع البحث (تحليل تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامي) المحتوي على المتغيرتين، هما:

الحكومة هي الآلة المتخدمة أقامت لرعيتها على أن تحصل إلى ما قصد منها كالرفاهية في الحياة والطمأنينة والسعادة مؤسسا على العدالة في الحقوق والواجبات،[١٠] وعليها حق في تنظيم السياسية والاقتصادية في البلاد وإدارتها لقصد مصلحة الرعية والدولة.

وكان تدخل الحكومة الإسلامية في مجال الاقتصاد مؤسسا بالأمور التآلية: [١١]

١. إن تدخل الحكومة قائم على أساس من كتاب الله وسنة رسوله.

٢. تدخل الحكومة محدود، لأنه يقتصر على الرقابة أو التنظيم، أو مباشرة النشاط نفسه عندما يعجز الأفراد عن ذلك.

٣. تدخل الحكومة مقيد بدائرة الشريعة.

---

[٩] Muhammad Suyuti 'Ali, *Metodologi Penelitian Agama: Pendekatan Teori & Praktek.* (Jakarta: Rajawali Press, ٢٠٠٢). ص : ٢٠-٢١

[١٠] Kansil, *Hukum Tata Pemerintahan Indonesia,* (Jakarta: Ghalia, ١٩٨٣). ص : ٤

[١١] حسن سري، **المرجع السابق**، ص. ١٨٠-١٨٢ .

وأما تأثير تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي هو:[١٢]

١. منع العمل غير مشروع

٢. مراقبة الأعمال المشروعية

٣. تحديد الأجور

٤. الحساب والمساءلة

السعر هو مجموعة المال، بزيادة بضاعة ما (إن أمكن) المحتاجة لنيل أنواع السلعة أو السلع أو الفضائل والإستخدام عنها.[١٣]

طريقة تقرير السعر:

١. تقريرالسعر مؤسسا على سعر البضاعة لكل وحدة **(Cost-Plus Pricing Method).**

٢. تقريرالسعر مؤسسا على سعر الشراء مع زيادة السعر المرجوة **(Mark-Up Pricing Method).**[١٤]

فالحاصل، أن تدخل الحكومة في تقرير السعر في الاقتصاد الإسلامي أمر من السلطان أو نائبه أو ولاته على الأمصار لأهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر

---

[١٢] حسن سري، **المرجع السابق**، ص. ١٨٤-١٨٦

[١٣] Basu Swastha, *Azaz-azas Marketing,* (Jakarta: Liberty, ١٩٨٩). ص : ١٤٧

[١٤] **نفس المرجع**، ص : ١٥٤-١٥٥

كذا دون زيادة أو نقص لمصلحة ترى للوصول إلى الرفاهية في الحياة والإطمئنان والسعادة مؤسسا على العدالة الاقتصادية في البلاد، هذا التقرير مؤسسا على الطلب والعرض في السوق، وحفظا على التوازن بينهما.

ز. منهج البحث *(Research Method)*

استخدم الباحث في بحثه المناهج الآتية:

١. نوع البحث

هذا البحث من نوع الدراسة المكتبية ***(Library Research)*** وهي الطريقة لايجاد البيانات بوسيلة الكتب ومطالعتها للحصول إلى نتيجة.[١٥]

٢. مصادر البيانات

أما المصادر التى تساعد الباحث ليحصل على البيانات المستفدة تشمل على نوعين:

أ) مصادر البيانات الأوّلية، وتحتوي على الكتب المتعلقة بالموضوع، أخذ منها تعريف الإجرائي عن تدخل الحكومة، ومجالاته و عناصره خصائصه في تقرير السعر، وذلك لمعرفة موقفه من الاقتصاد الإسلامي.

---

[١٥] Muhammad Nazir, *Metode Penelitian*.الطبعة الرابعة (Jakarta: Ghalia, ١٩٩٩). ص: ١١١

ب)مصادر البيانات الثانوية، وتحتوى على المقالات المساعدة للمصادر الأولية، أخذ منها زيادة الفكر والفهم عن تدخل الحكومة في تقرير السعر عند الاقتصاد الإسلامي.

٣. أسلوب جمع البيانات ***(Data Collecting Method)***

استخدم الباحث أسلوب جمع البيانات إلى منهجين، هما:

أ) منهج الملاحظة ***(Observational Method)***

هذا المنهج هو طريقة الملاحظة بالحواس. [١٦] واستخدم الباحث هذا المنهج بطريقة النظر إلى الكتب وغيرها من الحقائق بالحضور إلى المكتبة.

ب)منهج وثائق المكتوبة ***(Documentary Method)***

هذا المنهج هو مطالعة الصحائف كالكتب والمجلات والوثائق المكتوبة والنظم والكتابة اليومية وما أشبه ذلك.[١٧]استخدم الباحث هذا المنهج لبحث الكتب المتعلق بالموضوع بقراءتها ثم يدرسها ويرتبها.

---

[١٦] Suharsimi Ari Kunto, *Prosedur Penelitian Suatu Pendekatan Praktik.* (Jakarta: Rineka Cipta, ١٩٨٧). ص: ١٣٣

[١٧] **نفس المرجع.** ص: ١٣٥

٤. فن تحليل البيانات **(Data Analysis Method)** ليحصل الباحث إلى الغرض بعد جمع البيانات لهذل البحث فيحتاج إلى المناهج التحليلية المستخدمة في تحليل البيانات المجموعة هي:

أ) طريقة الإستنتاجية ***(Inductive Method)***

هي طريقة تحليل البيانات من الخاصة إلى العامة.[١٨] استخدم الباحث لتعريف البيانات عن تدخل الحكومة في تقرير السعر وموقف الاقتصاد الإسلامى من تدخل الحكومة في تقرير السعر.

ب)الطريقة القياسية ***(Deductive Method)***

هي طريقة تحليل البيانات من النظريات العامة إلى الخاصة.[١٩] استخدم الباحث هذه الطريقة لمعرفة تطبيق تدخل الحكومة في تقرير السعر ، ولأخذ الإستنباط بأن تدخل الحكومة محدودا في الإسلام.

ج) فن التحليل الوصفي المضمونى***(Descriptive Content Analysis Method)*** هو المنهج التحليل العلمى عن متون النص والبيانات المذكورة.[٢٠] استخدم

---

[١٨] Muhammad Nazir. **المرجع السابق**. ص: ٢٠٢

[١٩] Muhammad Nazir. **المرجع السابق**. ص: ١٩٧

[٢٠] Suharsimi Ari Kunto. **المرجع السابق**. ص: ٨

الباحث لإيجاد المفهوم الواضح عن تدخل الحكومة في تقرير السعر ولكشف الاختلاف فيه.

ح. تنظيم الكتابة و تقرير البحث

انقسمت الدراسة في هذا البحث إلى أربعة أبواب: *الباب الأول*، هو المقدمة تعريفا ما يوضح خلفية البحث وتحديد المسألة مع أهدافه المقصودة، والأهمية المرجوة منه، والإطار النظري للبحث، ومنهج البحث، وكذلك عن البحوث السابقة، ثم اختتم بتنظيم الكتابة وتقرير البحث.

الباب الثاني، سيبحث الباحث عن دراسة عامة في الاقتصاد الإسلامي وتقرير السعر والحكومة. ويحتوى على ثلاثة فصول: الفصل الأول، النظرة العامة عن الاقتصاد الإسلامي من حيث التعريف ومصادر التشريع والأركان والخصائص والمميزات. والفصل الثاني، النظرة العامة عن تقرير السعر من حيث التعريف وطريقة تقريره واستراتيجيته وأهدافه. الفصل الثالث، النظرة العامة عن الحكومة من حيث تعريف الحكومة و أهدافها و أشكال تدخلها.

الباب الثالث، أراد الباحث أن يبحث تدخل الحكومة في تقرير السعر عند الاقتصاد الإسلامي من حيث العوامل التى تأثر إلى ارتفاع السعر والمؤسسة السوقية أي الحسبة وحد تدخل الحكومة في تقرير السعر.

الباب الرابع، الخاتمة التي تعرض نتائج البحث المحصولة والتوصية التي تقدم كخطوة في إجابة المسألة.